قرطاس

■ أحمد عبد الحسين

حرب رمزية

ليس الخلاف العقائديّ الشيعيّ. الشيعيّ جديداً أو غريباً أو طارئاً، ففي مذهب مفتوحة فيه أبواب الاجتهاد على وسعها لا يعدم المرء وجود وُجهات نظر متباينة تصل إلى حدود التنافر الذي أدى في أحيان كثيرة إلى فتاوى تكفير وتكفير مضادّ، وهناك شواهد تأريخية على ذلك أكثر من أن تحصى. ماحدث مثلاً مع الملا صدرا الذي اعتزل في جبل "كوهك" بقمّ لسنوات "هارباً من أهل العمائم" كما ذكر في أحد كتبه، وما حدث مع الشيخ أحمد الإحسائي وكاظم الرشتي وحديثاً مع السيّد محسن الأمين، وأحدث مع السيّد فضل الله أدلة على ما يمكن أن يصل إليه الختلاف في الاجتهاد من احتراب، بل اني قرأت في كتاب فارسيّ عنوانه "في إيضاح حزب القاعدين" أن بعض علماء الشيعة في النجف كفروا الإمام الخمينيّ بسبب كتبه العرفانية وخصوصاً "دعاء السَحَر"، وبعضهم الآخر حرّم الصلاة وراءه. طبيعيّ أن يحدث هذا في كلّ حراك دينيّ، لكنّ الخطير في الأمر أن سلاح رجال الدين في نزاع كهذا؛ أمضى من الحديد والنار، سلاحهم كلمة يمكن أن تلقي برجل دين آخر وأتباعه في وادي المروق والفسق والكفر والضلال، لتكون فرقةٌ ما في مرمى نيران عامة الناس الذين تعتمل في وجدانهم الحميّة على عقائدهم من "التحريف".

منذ أيام يدور اضطراب في مدن الجنوب العراقيّ سببه نزاع بين أتباع السيّد الحسني الصرخيّ وسائر الشيعة من مقلّدي مرجع الطائفة الأكبر السيّد السيستاني؛ أحرقتْ فيه مساجد ومقرات ومكاتب للطرفين، وجرحتْ محاولات اغتيال لوكلاء، وسيّرتْ مظاهرات احتجاجية، قمع بعضها، واستنفر أنصار كلّ من الطرفين للذبّ عن مرجعهم بما أوتي، وما زال الصراع على أشده.

هل الخلاف عقائدي؟ هل بدر من طرف منهما ما يشي بتحويل هذا الخلاف إلى عنف؟ في نزاع ذي طبيعة دينية تكثر التقوّلات والتهويل والمبالغات بما لا يدع فُرصة للباحث عن أصل المشكل، لكني متيقن. من قراءتي لكثير من منشوراته. أن الصرخيّ كان يعدّ السيستاني أحد أستاذيه الكبيرين، أستاذه الآخر هو الشهيد محمد صادق الصدر، نصّ على ذلك صراحة في كثير من رسائله، فما الذي تغيّر الآن؟

أشيع عن جماعة الصرخيّ أمور لا يمكن التثبت من صحة صدورها منهم، كزعمهم النيابة الخاصة للإمام، أو التقائهم به، وحيكتْ في ذلك قصص لا يمكن تصديقها لأن حائكها أرادها أن تكون ذات مسحة كوميدية أحياناً. لكنّ الجماعة لم تكن سريّة يوماً ما، كان نشاطها علنياً وللسيّد الصرخيّ موقع على الانترنت فيه أفكاره ونشاطاته، غير انه يندرج ضمن ما يمكن تسميته بـ"المهدويين" أي الجماعات التي تتخذ من غيبة الإمام وظهوره أساساً لها، وهو موضوع شائك فيها كثير من السرّانية والإلغاز اللذين قد يوحيان بمفارقة صاحبها المذهب الرسميّ المعترف به، جرى قمع كبير لـ"حجتيين" في إيران لهذا السبب، وبمقدار أقلّ قُمع "السلوكيين" في العراق منذ تسعينيات القرن الماضي.

أغلب الظن إنّ ما يحدث حربٌ لحيازة ربح يتمثل لا في الأعلمية وما تجرّها من رأسمال ماديّ فحسب، بل في حيازة رأسمال رمزيّ يؤهل صاحبه النطق باسم المعصوم الغائب. وهو أمر سُفك ويسفك دونه دم كثير.

الإعـــلام وإجـــراءات وزارة المـــرأة

موضوع المرأة هو الموضوع الخلافي الرئيسي بين الأحزاب الدينية وغيرها من القوى ذات الطابع المدني، لهذا ليس متوقعا أن يلجأ تيار الإسلام السياسي في العراق إلى القيام بإجراءات جذرية سريعة ومباشرة تثير عليه الانتقادات والضغوط.
المتوقع هو أن يلجأ هذا التيار إلى إجراءات تدريجية وفق أسلوبي جس النبض وامتصاص النقمة، والهدف الرئيسي هو فرض الحجاب بالطريقة والأسلوب اللذين يحددهما العقل السياسي للإسلاميين.

★ عمار السواد

عمار السواد يلقي ورقته

والدستور كان بداية هذه الإجراءات عبر وضع قضية "الأحوال الشخصية" في إطار الاختيار الديني وغير الديني، ما صنع سقفا مناسبا يحد من دور "الزواج المدني".

مقررات وزارة المرأة الأخيرة حددت بشكل مسبق لكل الدوائر الرسمية أطراً لملبس الموظفات والطالبات. هذه المقررات تشير إلى انطلاقة جديدة وجدية لمرحلة متقدمة من نشر "التديين" المفترضة داخل دوائر الدولة، خصوصا مع وجود مقاومة متصاعدة تنعكس على طريقة اللبس والانتقادات التي تشهدها الدوائر والجامعات.

تديين الدوائر كان يتم بطريقة هادئة وبدون مقررات رسمية، لكن هذا وحده لا يكفي لأنه لا يعطي مساحة حركة واضحة لأصحاب فكرة التديين، ويعطي فرصة لمعارضي هذه الظاهرة بالتمرد عليها ورفضها. لهذا تم اللجوء لمقررات رسمية تكون ملزمة باعتبار أن المقررات تعطي الفرصة للعقاب الرادع.

فالمقررات بشكل وآخر تكشف عن حالة القلق التي تسود التيار الإسلامي من سلوك واضح لشرائح واسعة من المجتمع بدأت ترفض مظاهر الإجبار والإكراه على التديّن، لهذا متوقع أن يتوسع منسوب الإجبار في الفترات المقبلة انطلاقا من هذا القلق.

المقررات، خلفيات وتساؤلات ونتائج:

. وزارة المرأة تلجأ لقرارات ذات أولوية ثانوية بالقياس إلى احتياجات المرأة ذات الأولوية الملحة مثل البطالة والترمل والفقر والعنف الأسري... والتمييز في العمل.

. المقررات تشير إلى حيثيات دينية وليس إلى مقررات مبنية لصناعة أجواء أفضل للعمل والمرأة، وهذا يجعلنا نتساءل حول أن المقررات الصادرة دائما تقدم موضوع العادات والتقاليد والخلفيات الدينية على قضية صناعة مجتمع منتج.

. إن وزارة المرأة أصبحت خاضعة لتوجهات الأحزاب الدينية، بعد أن كانت في الغالب وزارة تدافع عن حقوق المرأة.. لقد تم توظيف الوزارة للمرة الثانية من قبل الأحزاب الإسلامية سابقا الوزيرة التابعة للحزب الإسلامي وحاليا الوزير المقربة من حزب الدعوة.

. إن لمقررات الوزارة دلالة جديدة هي أنها تريد اخذ زمام المبادرة في الوزارات الأخرى، والسؤال هل يحق لوزارة المرأة، قانونيا، أن تتحكم بالمحافل والوزارات الأخرى بهذه الطريقة؟

. إذا كانت الوزارة قادرة وتمتلك زمام المبادرة القانونية فلماذا لم تلجأ إلى معالجة مشكلات أخرى للمرأة موجودة في الدوائر؟

. إن المقررات لا تحدد كيفية تطبيق مقرراتها وتعطي الفرصة دائما للأيدلوجيين بأن يحددوا التطبيق الذي من خلاله يتعاملون مع النساء المخالفات، فالمقررات عائمة ما يعطي الفرصة للتعامل بطريقة كيفية مع المقررات.

إن هذه المقررات تندرج ضمن محاولة شاملة لتديين دوائر الدولة بشكل تدريجي، وهي لا تختلف كثيرا عن التصريحات الأخيرة لوزير التعليم العالي التي تحدث فيها عن نية تغيير المناهج بما ينسجم مع الثقافة الإسلامية.

. كما أن هذه السياسة تندرج ضمن سلوك إسلامي عام يشمل العالم العربي بشكل كامل، في مصر وتونس وليبيا، فالفتاوى الجديدة وتصريحات الحاكمين الجدد للبلدان العربية والمواقف التي قد تتجه إلى منع أي حريات مدنية في المستقبل.

. هذه المقررات محاولة جادة لصناعة ما فشل رجال دين ومؤسسات متطرفة بعمله عندما شنوا حملة ضد "السفور".

الإعلام وكيفية التعامل

.لم يقم الإعلام بأي رد فعل حقيقي تجاه هذه المقررات، فهناك ضعف إعلامي، منشأ الضعف أن مقررات الوزارة جاءت في لحظة سياسية حرجة جعلت منها قضية ثانوية بالنسبة لاهتمام الإعلام بالقياس إلى قضايا أخرى تمثل مأزقا سياسيا تستقطب وجهة الإعلام أكثر.

. إن هذه المقررات لم تلق رد فعل مماثل من قبل النخبة مثل رد الفعل الذي حصل من قبل المثقفين عندما أغلقت البارات قبل عام.. رغم أن تحديد شكل لبس المرأة مسبقا هو بداية لمنع أي تحول حر وهو يساعد القوى الاجتماعية التي تسعى لإغلاق الطريق أمام أي تحول قد يتيحه حصول رغبة بنزع الحجاب.

. وسائل الإعلام عليها أن تراقب بشكل كامل عملية التطبيق لمقررات الوزارة، لأنه إذا كان هناك مشكلة في المقررات فإن تطبيقها سيصبح مشكلة أكبر لأنه خاضع لتوجهات ذكورية ودينية متطرفة.

. الوزارة إلى الآن تمتنع عن إعطاء تفصيلات من خلال وسائل الإعلام تحدد حيثيات مثل هذه المقررات، ولهذا فان على وسائل الإعلام المطالبة بمزيد من الضغط والتغطيات كي تضطر الوزارة للكشف عن حيثياتها بشكل كامل وكي يكون الحوار علنيا وجادا وليس مجرد مقررات تصدر بشكل فوقي.

. على الإعلام أن يتعامل مع الموضوع ليس باعتباره قمعا للحريات فقط، بل من خلال المعطيات والصلاحيات القانونية المتاحة، فالدستور لا يتيح التدخل بشكل الملبس والمأكل والمشرب، ولا يوجد أي نص قانوني يجعل من حق وزارة المرأة التدخل في مثل هذه المقررات.

. هناك حاجة ماسة لاستعادة الحديث إعلاميا على مقررات جرت في بداية مجيء البعث، خصوصا تلك المتعلقة بسياسة صالح مهدي عماش السيئة الصيت ضد ملبس المرأة وضد عموم الملابس والموضات.

.ولكن تبقى المشكلة إن عمل الإعلام لابد من أن لا يخضع لتوجهات أيدلوجية، بمعنى أن سلوكه وطريقة تعاطيه مع هذا الموضوع يجب أن يندرج ضمن دفاعه عن فضاء الحرية العام وليس دفعه باتجاه معاداة الإسلاميين.

أخيراً

إن خطورة خطوة وزارة المرأة ليس في أنها تحدد الملابس في دوائر الدولة، فمن المهم تنظيم شكل الملبس في الدوائر الرسمية ليس من خلال أجندة دينية، بل انطلاقا من فكرة الأناقة اللازم وجودها في المؤسسات. الخطورة تكمن في أن هذه المقررات ليست مقررات تنظيمية بل عقائدية، وهي قد تكون خطوة نحو فرض الحجاب في دوائر الدولة ومن ثم تمهيد الطريق للتدخل في ملابس الناس بالشوارع.

★ نصّ الورقة التي ألقاها الكاتب والإعلاميّ عمار السوّاد في الندوة الحوارية التي أقامتها "المدى" يوم السبت ٢٠١٢/٢/١٨ ، تحت عنوان "من أجل ألا يكون مستقبل المرأة العراقية كحاضرها".

كاريكاتير

■ عادل صبري

قـتـل مـتـواصـل !

★ جاسم العايف

أكتب عن أخي ، قتيل أواخر شتاء ١٩٨٧ . أكتب عنه ، لا لأنه أخي فقط ، بل لكونه نموذج جيل كامل منتهك ، و أعقبته أجيال ، غُيّبت في حروب خاسرة وعبثيةً ، ولا معنى أو ربح لها، حروب فعلتها النزعة العدوانية المتجسدة بثقافة التخلف والهمجية القروية الجرداء، وقيمها الدونية، المستهينة بالحياة الإنسانية، والمتشحة بالنظرة العنصرية والقومية الكاذبة وضيق الأفق السياسي، متوهمة القوة ومنطقها كحل وحيد لأزمات ومشاكل البلدان والشعوب المتجاورة منذ آلاف السنوات. وبالقوة وحدها حكم على مئات الآلاف من شباب العراق، لأن يتحولوا وقوداً لحروب متواصلة ،سحقتهم وسرقت آمالهم وحيدت قدراتهم في البناء وأجهزت على أحلامهم، وأحدثت خللاً وتمزقاً في الحياة الاجتماعية- العراقية وقيمها المدنية السلمية الراقية ، من خلال النزوع الفعلي لتكريس قيم العسكرتاريا وعنف جنرالاتها الفاشلين والمهزومين والذين لا يجيدون غير حوار البنادق والمدافع والراجمات والدبابات والصواريخ وعشوائية زرع الألغام وهندسة الخراب وتعميم الفناء . راهنين الوطن وتاريخه المضيء، وكل ما له علاقة بالحياة والوجود الإنساني تحت سطوة وقسوة وبشاعة ووحشية آلة الحروب القاهرة الجبارة البربرية المدمرة. أخي الصغير هذا الذي حقق حلم أمي، العراقية الأمية النواحة الدائمة ، و سألتني ما هذا؟ . كنا في طريقنا نحو الفاو. مؤشرة باتجاه مجمع كليات باب الزبير العائد إلى جامعة البصرة، وبعد أن أوضحت لها ذلك، ردت، داعية ومتشفعة ومتوسلة بصوت أبح: "أتمنى دخول ابني من هنا" وهي تنظر نحو باب مجمع الكليات الواسع . دخل أخي منه وكان بانتظاره أنشوطة القرار ٢٠٠ وتعديلاته والذي يُحرّم على العراقي ، الانتماء أو تأييد أي جهة ما، إلا حزب البعث ومنظماته فقط ، والذي وضعوه حول رقابنا بالإكراه لأن نبصم عليه. دخل أخي ذلك المجمع، كما تمنت ودَعت له أمي، وبعد كد وكدح خرج متخصصاً ومتفوقاً بإدارة الأعمال والمخازن، وسيق مع بدء تخرجه إلى الخدمة العسكرية وجحيمها المقصود. كان يأتي معفر الجبهة محترق الوجنة من لفح شمس الجنوب ورمال صحراء الزبير، متورم القدمين، ممزق الملابس، مسلوب الإرادة، قائلاً بأسى وانكسار: " ألا توجد طريقة أخرى لخدمة الوطن وعلمه سوى هذه الطريقة المهينة..؟! ". وبعد أن أتم ما عليه، عينته دائرة الخريجين في (دائرة .....) إلا أن مديرها، عضو فرع حزب القتلة في ذلك الوقت، رفضه ورفض شهادته العلمية الموثقة المصدقة، ورفض معه خدمة العلم والوطن وجنسيته ومواطنته العراقية ، كونه ليس بعثياً ولا من عائلة بعثية ، و دائرته التي ورثها عن سلفه (عفلق) مغلقة تجاه غير البعثيين . لأشهر بقي أخي منتظراً حتى حصل على مكان له في دائرة حديثة التكوين، وعمل أمين مخازن بكل جد وتفان وإخلاص. وكانت نزاهته وعفته وخلو يده وسلوكه مما يعيب، فخرنا. كان حرصه على المال العام ونظرته المشوبة بالإجلال له ولعائديته الاجتماعية، تسبب لأخي النكد والأذى والجور ، خاصة مع مَنْ بات يسيطر وتلاعب به بسبب (الحزبية) ، وانحاز إليه مديره ، ذو الشهادة العالية والمتخصص بهندسة البناء والإنشاءات، لأن الرجل- هرب بجلده بعد منتصف السبعينات، ومات كمداً على وطنه وناسه ودفن في مقابر العراقيين الغرباء - كان عفيفاً وذا قيم نادرة ، في زمن بدا فيه انهيار القيم واضحاً ومؤشراً على الانحدار نحو الهاوية والتردي . لم يترك صدام، أخي، ولم يعبأ بأمانته وعفته، وساقه إلى خدمة الاحتياط للمرة الثانية قبل حرب عام ١٩٨٠ بشهرين، وظل ينتقل من مكان ومن موضع ومن حفرة وخندق ، طوال سنوات الحرب، يخبئ حياته وأحلامه وآماله وأسرته الصغيرة، التي كونها حديثاً، متحاشياً الموت الذي كاد أن يهم به في كل لحظة، ثم مزقت جسده قذيفة حرب، ولم تسأله تلك القذيفة إن كان بعثياً أم لا !. حينما أمسكت به، صباح يوم بارد ممطر، ووضعته في حفرة ، بلا ساق ولا يد، مهشم القفص الصدري، مُدمى الوجه،استذكرت بكاءه المتواصل يوم أجلسته على رحلة الصف الأول ، بعد منتصف الخمسينات . ترى أكان كذلك باكياً عندما أهلت عليه التراب في مقبرة وادي السلام بالنجف؟! و خلفته وحيداً إلا من صلاة الوحشة، التي دفعت ثمن قراءتها لقارئ مجهول عجول، و بعد أن سجل اسمه واسم أمي في ورقة محتشدة بالأسماء والهوامش، اختفى فجأة وخلفني مخذولاً وتائهاً بين غابة التوابيت العراقية القادمة صباحا من الجبهات. هل تحدثت عن أخي فقط أم عن أخوة وأبناء وأزواج وأحباء ملايين العراقيات والعراقيين و الذين سد النظام البعثي أفقهم من جميع الجوانب وفرض عليهم التعاسة والشقاء مكرساً وجودهم اليومي ودفق حياتهم وشبابهم لمحارق الفناء في حروبه المتواصلة؟.. قتلى بمنتهى العلنية والمجانية ،وإذ يرقدون الآن في مقابرهم ن رقادهم الأبدي هذا لم يكن إلا الشهادة القاسية والحقيقية على زمن تميز بالتواطؤات الإقليمية والدولية، غير عابئ بنا- حتى اللحظة- وبقتلانا الجدد في الساحات والأسواق ومناطق سكننا ومزادات مكتباتنا و بيع طيور حبنا وحيواناتنا الأليفة ومساطر تجمع عاطلينا ، و أماكن عباداتنا المتنوعة ، وصولاً إلى أبعد القصبات، والذين امتلأت بهم المقابر المتكاثرة ، كما ابتلعت قبلها الأرض الحرام والسواتر الترابية أرواحهم وما تناثر من بقايا أجسادهم.

ارفـــعـــوا بـــلاءكـــم عـــن ســـوريـــا

★ باسم محمد حبيب

بتقديري المتواضع لم يكن للوضع في سوريا أن يغدو بهذه الخطورة لولا التدخل الإقليمي الذي أخذ ينحو منحى سلبيا من خلال الطرق على الوتر الطائفي والدفع باتجاه خلق أزمة بنيوية في النسيج السوري المتنوع طائفيا وعرقيا .

فقد كان للمشهد السوري أن يأخذ مسارا مشابها للمشهدين التونسي والمصري فيما لو تعاملت دول الجوار بشكل إيجابي مع الانتفاضة السورية التي بدأت بشكل تظاهرات سلمية ومطالب عادلة ومشروعة.

وكان بإمكان هذه الانتفاضة الوصول إلى مطالبها فيما لو مضت في سلميتها وحازت تعاطف المجتمع الدولي والقوى المحبة للسلام والداعمة للديمقراطية في العالم .

لكن الأمور لم تجر بالشكل الذي يخدم الانتفاضة بعد التدخل السلبي لبعض القوى الإقليمية التي أدخلت القضية السورية ضمن حالة الاستقطاب الطائفي في المنطقة وأخذ كل طرف من هذه الأطراف يؤجج الوضع في سوريا بالشكل الذي يخدم مصالحه دون أي حساب لما سوف تجره هذه السياسة على الوضع الداخلي في سوريا .

وبدلا من أن تسارع دول المنطقة للبحث عن مخارج مناسبة للازمة السورية وتفتح أذرعها لطاولات الحوار التي تجمع الحكومة ومعارضيها دأبت هذه الدول على حشر أنفها بشكل غير مسؤول دافعة بعقدها وتناقضاتها إلى الساحة السورية المبتلاة بالعنف فلو أخذنا العراق كمثال سنجد أن الانقسام الطائفي في العراق كان قد أدلى بدلوه في الأزمة السورية حيث نقل الطرفان السني والشيعي معركتهما إلى الساحة السورية تحت ذريعة الانتصار للمذهب أو الطائفة ونفس الشيء بالنسبة لأطراف إقليمية أخرى كانت سياستها تهدف إلى تأجيج الملف الطائفي لدفع أجندتها فيه .

إن الخاسر الأكبر من هذا التدخل الإقليمي غير المسؤول هو الشعب السوري الذي بات على شفا محرقة كبيرة لا يمكن لأحد أن يتنبأ بمدياتها ونتائجها ،وبالتأكيد فإن الانتفاضة السورية ستكون خاسرة أيضا إذا ما فقدت بوصلة الاتجاه نحو أهدافها المشروعة ودخلت في نفق الحسابات المخطوءة وغير المناسبة .

وليس ببعيد أن تؤدي أحداث سوريا إلى نشوب حرب أهلية على شاكلة الحرب الأهلية اللبنانية ربما تستمر طويلا ناهيك عن تفتت سوريا وتحولها إلى دويلات طائفية متقاتلة تستدر المساعدة والدعم من الخارج.

وما لم تبتعد دول الإقليم عن التدخل في الشأن السوري ومن الدفع باتجاه استقطابات متماشية مع سياساتها فإن سوريا ستبقى تعيش تحت ظلال الخطر ولن يكون بالإمكان التنبؤ بما سوف يحصل في قادم الأيام.